

النظام الاقتصادي الدولي

أولاً- النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

لقد كان للأحداث والأوضاع الاقتصادية التي فرضت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية الأثر الكبير في اتجاهات السياسات الاقتصادية اللاحقة وهي تمثل إلى جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تم إنشائها خلال هذه الفترة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نقطة البداية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر. وفي الآتي سيتم التفصيل في طبيعة هذه الأحداث والأوضاع الاقتصادية.

أ- إعادة الإعمار وقضايا النمو الاقتصادي:

بعد الحرب العالمية الثانية وتفوق دول الحلفاء وعلى رأسهم ألمانيا والدول الأوروبية هذه الأخيرة التي خرجت محطمة من الحرب، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة من خلال إطلاق مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا وخدمة الاقتصاد الأمريكي وفي الآتي الظروف والأوضاع التي ساعدت على إطلاق هذا المشروع:

- استفادة دول الحلفاء من دروس الحرب العالمية الأولى لا سيما فيما يتعلق بعدم فرض عقوبات على الدول المنهزمة مثلما حدث مع ألمانيا عقب نهاية الحرب العالمية الأولى.
- الدمار الكبير الذي لحق بدول المحور على غرار روسيا وألمانيا واليابان والتي تتطلب استثمارات ضخمة لإعادة بعث نشاطها الاقتصادي.
- المد الشيوعي الذي شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتخوف من استغلال الظروف الصعبة والأوضاع الاقتصادية المنهارة في أوروبا للتمدد اتجاهها، خاصة وأن الحركات الشيوعية وجدت في تلك الظروف المناخ الملائم لدعوتها.
- الاقتصاد الأمريكي بحاجة لهذا المشروع خاصة وأن الاقتصاد الأمريكي عانى منذ 1929 من ركود، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنعش الاقتصاد الأمريكي أين أضافت طاقة إنتاجية كبيرة، لكن مع نهاية الحرب بدأ تصفية اقتصاد الحرب وبدأت المخاوف من إنكماش جديد، بالإضافة إلى أن أمريكا خرجت من الحرب بإقتصاد قوي مقابل عالم بالغ الضعف من حيث القدرة على الإنتاج والتبادل على غرار أوروبا التي خرجت محطمة من الحرب.

كان مشروع مارشال بمثابة النواة التي ساعدت على توجيه السياسات الاقتصادية اللاحقة لأوروبا في اتجاه الحرية التجارية وحرية انتقال رؤوس الأموال، حيث كان من الممكن للدول الأوروبية أن تتجه نحو الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفوها أثناء الحرب.

ب- المواجهة الإيديولوجية والاستقطاب بين نظام التخطيط المركزي ونظام السوق:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تراجعت الدولتين الصناعيتين بريطانيا وفرنسا إلى المركز الثاني مقابل صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى المركز الأول وهي التي تدعو إلى النظام الرأسمالي الحر، وأيضاً صعود الإتحاد السوفياتي الذي يدعو إلى الاشتراكية.

وبدأت المواجهة بين النظامين مع انتهاء الحرب من خلال أزمة ألمانيا وأزمة برلين ثم أزمة الكوريتان، ثم عملت كل كتلة على التوسع والانتشار وزيادة نفوذها، ما أدى إلى قيام الحرب الباردة بين كتلتين غربية رأسمالية وشرقية اشتراكية، وكانت هذه الأحداث من أهم العوامل المؤثرة في التطورات الاقتصادية العالمية اللاحقة من خلال استغلال العديد من المستعمرات القديمة وطرح قضايا التنمية الاقتصادية.

ج- الانقسام بين الشمال والجنوب وظهور قضية التنمية:

كان التمايز والاختلاف في المجتمعات السابقة محدوداً من ناحية القوة والثراء، ليأتي العصر الحديث وتصبح الفوارق بين الأغنياء والفقراء بالغة الخطورة.

وقد ازداد الوعي بهذه الفروق مع نهاية الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى بروز قضية الانقسام بين الدول المتقدمة والنامية (المتخلفة)، مع بروز قضية التنمية الاقتصادية على مستوى المجتمع الدولي وتأثر معالجة هذه القضية بالأوضاع السائدة لا سيما الصراع الإيديولوجي بين الغرب والشرق.

ثانياً- الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد: تميز النظام الاقتصادي الدولي خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى 1973 باضطرابات كثيرة، أبرزت الحاجة الشديدة إلى نظام دولي جديد، لعل أهمها ذلك التفاوت الذي كان تتسع هوته بين الدول المتقدمة والمتخلفة، واكتشاف أطراف في الدول المتقدمة ان استمرار هذه الوضعية لن يخدم الدول المتقدمة و أن تحقق السلام الدولي لن يتم إذا لم تؤخذ تطلعات دول العالم الثالث بعين الاعتبار.

من وجهة أخرى أدركت الدول النامية ان لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتغيير النظام الاقتصادي الدولي بعد تحكم دول الأوبك في سعر البترول وكمياته بداية من 1973، وبعد حرب أكتوبر العظيمة، وبعد انتصار

الشعب الفيتنامي الذي أكد أن القوة العسكرية ليست الوسيلة لفرض السلطة الاقتصادية، وهكذا تبلور شيئاً فشيئاً الإحساس بتعديل النظام الاقتصادي الدولي، وبالفعل دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بالجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يعطي فرض متساوية للنمو والتنمية لجميع أطرافه، ومن هذا التاريخ اهتمت الهيئات الدولية بهذا الموضوع.

وخلال دورتها الخاصة لسنة 1974 المخصصة لمناقشة موضوع قضايا التنمية والموارد الأولية المنعقد بناء على طلب الجزائر، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين تاريخيين ويتعلق القرار الأول " إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد" والقرار الثاني يتعلق " ببرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

وفي دورتها العادية (سبتمبر - ديسمبر 1974) أسفرت أعمال هذه الدورة عن قرار الجمعية بإقرار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، كما يحدد الهدف الرئيسي من الميثاق وهو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ولا شك ان هذا الميثاق يعكس ضرورة معاملة الدول معاملة متساوية، وهي المعاملة التي كانت غائبة غداة الحرب العالمية الثانية عندما كانت الدول النامية مستعمرات للدول الرأسمالية المتقدمة.

ثم جاء مؤتمر الحوار بين الشمال والجنوب في ديسمبر 1975 ويعرف بمؤتمر الأغنياء والفقراء الذي انعقد بباريس حول قضايا الطاقة والموارد الأولية والتنمية والشؤون المالية والديون، ثم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في كينيا سنة 1976؛ أين طرحت في جدول أعماله قضيتين هما قضية المواد الأولية وقضية المديونية الخارجية للدول النامية.

وعلى الرغم من الفشل في الوصول إلى نتائج محددة إلا أن الدول النامية قد نجحت لأول مرة في توحيد صفوفها وطرح مقترح مشروع موحد لأسعار المواد الأولية ومقترح موحد بالنسبة لقضية المديونية.

يمكن القول أن هذه المرحلة قد شهدت بداية قوية نحو تكوين اقتصاد دولي جديد يكون أكثر عدالة ويحقق السلام الدولي، إلا أن نهاية هذه المرحلة مع بداية التسعينات أفرزت متغيرات أخرى أدت إلى نظام عالمي جديد يختلف عما نُودي به في بداية هذه المرحلة، حيث أسفرت نتائج مرحلة (1974-1990) عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عام 1982 وتزايد قوة تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنفيذهما لبرامج التثبيت والإصلاح الهيكلي في الكثير من الدول النامية.

وعلى الرغم من أن غورباتشوف وعند وصوله للحكم في الاتحاد السوفياتي سنة 1985، قد طالب بإقامة نظام دولي جديد يقوم على أسس جديدة بعيدا عن صراع الإيديولوجيات ويدعم مجالات الحوار والتعاون الاقتصادي الدولي لبناء مجتمع دولي أفضل. إلا أنه ومع انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الإتحاد

السوفياتي برز نظام عاملي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية ويتميز بمجموعة من الخصائص لعل أهمها:

- الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق انطلاقاً من تصور أمريكي يرى ان الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع الدول.
- الهيمنة الأمريكية على المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة من خلال التقليل من أهميتها عبر الدور الأمريكي المباشر في تأديب ومكافأة الدول اقتصادياً وعسكرياً.
- التأكيد على دور الولايات المتحدة كقائد للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ بفعل التمرکز الشديد للإمكانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.
- التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة حقوق الإنسان وحماية الأقليات والديمقراطية وغيرها من الذرائع واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط.
- ظهور صراع اقتصادي بين مجموعة من الأقطاب (أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبي، بريكس، الصين....).